

روح المعاني

تباين الحال بين جناحيه تعالى شأنه وبين ما أشركوه به سبحانه وينادي بفساد ما هم عليه نداء جليا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء بدل من مثلا وتفسير له والمثل في الحقيقة حالته العارضة له من المملوكية والعجز التام وبحسبها ضرب نفسه مثلا ووصف العبد بالمملوكية للتمييز عن الحر لا اشتراكهما في كونهما عبدا ۞ تعالى وقد أدمج فيه على ما قيل أن الكل عبيد له تعالى وبعدم القدر لتمييزه عن المكاتب والمأذون اللذين لهما تصرف في الجملة وفي إبهام المثل أولا ثم بيانه بما ذكر ما لا يخفى من الجزالة ومن رزقناه من نكرة موصولة على ما ستظهره الزمخشري ليطابق عبدا فإنه أيضا نكرة موصوفة وإلى ذلك ذهب أبو البقاء وقال الحوفي : هو موصولة واستظهره أبو حيان وزعم بعضهم أن ذلك لكون استعمالها موصولة أكثر من استعمالها موصوفة والأول مختار الأكثرين أي حرا رزقناه بطريق الملك والإلتفات إلى التكلم للإشعار باختلاف حال ضرب المثل والرزق وفي اختيار ضمير العظمة تعظيم لأمر ذلك الرزق ويزيد ذلك تعظيما قوله سبحانه : منا أي من جانبنا الكبير المتعالي رزقا حسنا حللا طيبا أو مستحسننا عند الناس مرضيا ويؤخذ منه على ما قيل كونه كثيرا بناء على أن القلة التي هي أخت العدم لا حسن في ذاتها فهو ينفق منه تفضلا وإحسانا والفاء لترتب الإنفاق على الرزق كأنه قيل : ومن رزقناه منا رزقا حسنا فأنفق وإيثار المنزل من الجملة الإسمية الفعلية الخبر للدلالة على ثبات الإنفاق واستمراره التجديدي سرار وجهرا أي حال السر وحال الجهر أو إنفاق سر وإنفاق جهر والمراد بيان عموم إنفاقه للأوقات وشمول إنعامه لمن يجتنب عن قبوله جهرا .

وجوز أن يكون وصفه بالكثرة مأخوذا من هذا بناء أن المراد منه كيف يشاء وهو يدل على أنحاء التصرف وسعة المتصرف منه وتقديم السر على الجهر للإيذان بفضله عليه وقد مر الكلام في ذلك والعدول عن تطبيق القرينتين بأن يقال : وحرا مالكا للأموال مع كونه أدل على تباين الحال بينه وبين قسمه لما في إرشاد العقل السليم من توخي تحقيق الحق بأن الأحرار أيضا تحت ربقة عبوديته تعالى وأن مالكيته لما يملكونه ليست إلا بأن يرزقهم ۞ تعالى إياه من غير أن يكون لهم مدخل في ذلك مع محاولة المبالغة في الدلالة على ما قصد بالمثل من تباين الحال بين الممثلين فإن العبد المملوك حيث لم يكن مثل العبد المالك فما ظنك بالجماد ومالك الملك خلاق العالمين هل يستون جمع الضمير وأن تقدمه اثنان وكان الظاهر يستويان للإيذان بأن المراد بما ذكر من اتصف بالأوصاف المذكورة من الجنسين المذكورين لا فردان معينان منهما وإن أخرج ابن عساكر وجماعة عن ابن عباس رضي ۞ تعالى عنهما أن الآية

نزلت في بني هشام بن عمرو وهو الذي ينفق ماله سرا وجهرا وفي عبده أبي الجوزاء الذي كان
ينهاه واﷻ تعالى أعلم بصحته وقيل نزلت في عثمان بن عفان رضي اﷻ تعالى عنه وعبد له ولا
يصح إسناده كما في البحر وفيه أنه يحتمل أن يكون الجمع باعتبار أن المراد بمن الجمع
وأن يكون باعتبار عود الضمير على العبيد والأحرار وإن لم يجر لهما ذكر لدلالة عبد مملوك
ومن رزقناه عليهما والمعول عليه ما ذكره أولا والمعنى هل يستوي العبيد والأحرار
الموصوفون بما ذكر من الصفات مع أن الفريقين سيان في البشرية والمخلوقية ﷻ سبحانه وأن
ما ينفقه الأحرار ليس مما لهم دخل في إيجاده ولا تملكه بل هو مما أعطاه اﷻ تعالى إياهم
فحيث لم يستو الفريقان فما طنكم برب العالمين حيث تشركون به ما لا دليل